

الراجح العام العربي

هل يمكن استطلاع وقياسه

د. عواطف عبدالرحمن

من الواضح أن الرأي العام ليس مجرد موضوع يتسم بأهمية نظرية أو عامة. ففي معظم دول العالم الثالث يغفل أمر الرأي العام بشكل ملحوظ حيث تسهم وسائل الإعلام سواء المقروءة أو المسموعة والمرئية في ذلك بدور رئيسي، فبدلاً من أن تكون مصدراً للمعلومات والثقافة الجادة، تتحول إلى أداة في أيدي الحكومات التي تستخدمها في التأثير على وعي الجماهير ليس بتنميته وتعميقه وإثرائه وإنما بتشويهه وتضليله.

وتبرز أمامنا الحقيقة واضحة إذا أدركنا أنه أصبح مستحيلًا بالنسبة للإنسان المعاصر، أن يحدد وجهة نظره أو موقفه أو التزامه إزاء مشاكل وقضايا العصر بدون الاستعانة بالمعلومات التي لا توفرها إلا وسائل الإعلام. ولذلك أصبحت عمليات تنظيم المعلومات ومناهج الإعلام، وما ينشأ عنها من دعاية وحرب نفسية في ظروف العالم المعاصر قضية سياسية واجتماعية وعلمية بالغة الخطورة، لا تؤثر فقط في صياغة وجهات نظر الناس وفي العلاقة بين الطبقات والقوى الاجتماعية، ولكنها تؤثر أيضاً في العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة. فإذا كانت الدول الاشتراكية تملك وسائل الاتصال عن طريق مؤسساتها الاشتراكية، والدول الرأسمالية تملك هي الأخرى وسائل الإعلام عن طريق مؤسساتها الاحتكارية فإن دول العالم الثالث تعد خليطاً بين هذا وذاك وإن كان يغلب على معظم أنظمتها الإعلامية تبعيتها للحكومات وللنسق الغربي بوجه عام. ولذا فإن الخلاف الأساسي بين هذه النظم الإعلامية المتعارضة يكمن في ثلاث مسائل أساسية هي المنهج والمضمون والهدف. فهي قد تلتزم بالمنهج العلمي المستند إلى فهم ودراسة الواقع المادي والاجتماعي في إطاره التاريخي الصحيح، أو تستند إلى منطق شكلي أو آلي لا يهتم بمواجهة الحقائق المادية قدر اهتمامه بالمواجهة المجردة للأفكار والمظاهر الخارجية للأحداث. ويتحدد مضمون المواد الإعلامية التي تنقلها وسائل الإعلام إلى جماهيرها طبقاً للمنهج الذي تلتزم به، فهي إما أن تكون أدوات وأجهزة لتثقيف الجماهير

وتوعيتها بحقائق العصر الذي نعيش فيه والمجتمع الذي يرتبط مصيرها به ، ولتعليمها شتى أنواع المعرفة ولتزويدها بمختلف أنواع الإنتاج الفني والأدبي الذي يبعث الأمل ويكون حافزاً للإنتاج والحركة . وإما أن تصبح وسائل الإعلام سبيلاً لنشر الثقافة المدمرة التي تهدف إلى محاصرة الجماهير في متهاتات الجنس والعنف والغرائز البدائية ، وتجردها من مقدرة اللجوء إلى العقل والمنطق ، مما ييسر قيادها والتحكم في مصيرها ، مثلما حدث للجماهير الألمانية والإيطالية في ظل النظامين النازي والفاشي أثناء الحرب العالمية الثانية .

ولا شك أن الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال سواء كان إيجابياً لخدمة الجماهير بتوفير الوعي العلمي لها كي تتمكن من المشاركة في تشكيل مصيرها ، أو كان سلبياً بتضليل الجماهير لحساب فئة معينة تريد السيطرة عليها لاستغلالها . فإن الأمر كله يتوقف على من يملك وسائل الاتصال ولمصلحة من تعمل هذه الوسائل ؟ هل تخدم مصلحة الجموع الخاشدة من الناس في تزويدهم بالإنتاج الثقافي الجاد والمعلومات المعاصرة ، أم تخدم مصالح فئة اجتماعية معينة على حساب الآخرين ؟...

ولا شك أن النظرة المتعمقة لتجارب العالم الثالث تكشف لنا حقيقة الدور الذي تقوم وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام . إذ تتحمل وسائل الإعلام في هذه الدول مسؤولية أخلاقية وسياسية في التقاعس عن القيام بواجباتها ومهامها التاريخية ، التي تتمثل في تزويد الجماهير بشتى أنواع المعرفة الجادة والإيجابية ، بل لا يمكن إغفال دورها في خداع وتضليل الرأي العام في هذه الدول ، لصالح نظم الحكم المطلقة . مما يسفر عن تفشي السلبية واللامبالاة بين الجماهير الشعبية ، التي قد يؤدي عدم نضجها أو عدم اكتراثها بالقضايا الاجتماعية والسياسية الهامة ، وعدم كفاءتها السياسية إلى مزيد من اليأس والخضوع الكامل لحكم القلة المتسلطة . - ومن المؤكد أن الرأي الضمني لا يصبح قوة اجتماعية إلا عندما يدرك عدد كبير من الأفراد الذين تتفق آراؤهم ونظرتهم المشتركة إلى الأمور ويعمدون إلى تعزيز مصالحهم . وإذا كان مضمون الرأي العام يعكس التعارض الموضوعي للمصالح بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة في أغلبية دول العالم الثالث ، التي لا تزال نظمها الاقتصادية تابعة للرأسمالية العالمية ، فإن الرأي العام في الدول التي تحاول أن تتبع المنهج الاشتراكي لا يزال محتفظاً بطابعه الطبقي . وكذلك يجب أن يوضع في الاعتبار أن مجتمعات العالم الثالث تزخر بمشكلات وظواهر لها أساس أعمق بكثير من المصالح الطبقية ، وهي بصفة خاصة المشكلات التي تسمى عادة مشكلات قومية ، والتي تشكل وعياً متشابهاً بين مختلف فئات السكان الذين ينتمون إلى طبقات مختلفة ، ويتخذون مواقف مختلفة من القضايا الأخرى . هذا وسوف نتخذ الرأي العام العربي كنموذج تطبيقي ونحاول أن نبرز من خلاله الظروف والصعوبات التي تحيط بتشكيل اتجاهات الرأي العام في العالم الثالث فضلاً عن استطلاع وقياسه .

الرأي العام العربي

لقد أسهمت العوامل المشتركة العديدة بين شعوب المنطقة العربية في تكوين أسس صلبة للرأي العام على نطاق العالم العربي بأكمله. فقد تعرضت شعوب المنطقة لسلسلة من الأحداث المشتركة، بدأت منذ خضوعها للحكم العثماني ونضالها ضده ثم تقسيمها وخضوعها للسيطرة الأوروبية واقتطاع جزء منها ومنحه للحركة الصهيونية في صراعها، ضد الاستعمار الأوروبي والصهيونية. وقد أدى تراكم هذه الأحداث المشتركة إلى تشكيل إطار نفسي وذهني مشترك، قادر على إفراز استجابات مشتركة إزاء الأحداث التي تعترض مسيرة شعوب العالم العربي. ويمكننا اعتبار صدور وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (١٩١٧) هو البداية الفعلية لنشأة الرأي العام العربي المعاصر. غير أن وحدة الظروف التاريخية ليست هي العامل الوحيد، وإن كانت العامل الحاسم في خلق اتجاهات ومواقف موحدة بين الشعوب العربية إزاء الأحداث التي نجمت عن وجود أخطار أجنبية؛ إذ إن وحدة اللغة والثقافة المشتركة والتكوين النفسي المشترك الذي يتمثل في التراث والعادات والدين، كذلك المصالح الاقتصادية المشتركة (السوق)، والعامل الجغرافي (وحدة الأرض)، أسهمت بنسب متفاوتة في خلق ما يمكن تسميته الرأي العام العربي. ورغم تعدد وتنوع الخبرات التاريخية المشتركة وعوامل التوحد بين الشعوب العربية، إلا أننا نلمس تفاوتاً ملحوظاً في مستويات الرأي العام العربي بين الأقاليم التي يتكون منها العالم العربي. هذا التفاوت الذي يرجع إلى اختلاف مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بين كل من المشرق والمغرب ومنطقة الخليج والجزيرة العربية وإقليم وادي النيل. كذلك درجة استقلال وتحرر كل إقليم وحجم ونوع علاقاته بالقوى الدولية المعاصرة، علاوة على مدى تأثير كل إقليم بمخلفات العلاقة التاريخية بينه وبين الدول الأوروبية التي خضع لسيطرتها في الماضي؛ فنلاحظ مثلاً أن منطقة المغرب العربي تسود فيها المؤثرات الثقافية الفرنسية، بينما نجد أن منطقة الخليج العربي تبدو أكثر تأثراً بمخلفات الاستعمار البريطاني. هذا فضلاً عن التركيب الاجتماعي والطبقي الخاص بكل إقليم؛ فالخريطة الاجتماعية للعالم العربي تحمل بين طياتها أشكالاً من النمو الاجتماعي، تتفاوت فيما بينها تفاوتاً هائلاً، ولا يقتصر هذا التفاوت الاجتماعي على إقليم دون غيره بل نلاحظ وجوده في داخل الإقليم الواحد، بل وفي داخل الدولة الواحدة. ورغم هذا التفاوت في الميراث التاريخي والتركيب الاجتماعي والثروات البشرية والطبيعية ودرجات التبعية والتحرر بين الدول العربية، فإن هذا لم يحل دون تعرض الشعوب العربية لمجموعة من الأحداث التي أسهمت في بلورة وغو الرأي العام العربي ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ - صدور وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (١٩١٧).

٢ - ثورة مصر القومية (١٩١٩) ضد الاحتلال البريطاني.

٣ - ثورة العراق (١٩٢٠) ضد الانتداب البريطاني.

- ٤ - ثورة سوريا ضد الانتداب الفرنسي (١٩٢٥).
- ٥ - هبة البراق في فلسطين (١٩٢٩).
- ٦ - الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩).
- ٧ - قيام جامعة الدول العربية (١٩٤٥).
- ٨ - نكبة ضياع فلسطين وقيام دولة إسرائيل (١٩٤٨).
- ٩ - ثورة يوليو (١٩٥٢) (مصر).
- ١٠ - ثورة الجزائر (١٩٥٤).
- ١١ - العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦).
- ١٢ - وحدة مصر وسوريا (١٩٥٨).
- ١٣ - ثورة العراق (١٩٥٨).
- ١٤ - استقلال الجزائر (١٩٦٢).
- ١٥ - ثورة اليمن (١٩٦٢).
- ١٦ - ظهور المقاومة الفلسطينية (فتح) (١٩٦٥).
- ١٧ - نكسة يونيو (١٩٦٧).
- ١٨ - ثورة ليبيا (١٩٦٩).
- ١٩ - أحداث أيلول وتصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن سبتمبر (١٩٧٠).
- ٢٠ - وفاة الرئيس عبد الناصر سبتمبر (١٩٧٠).
- ٢١ - حرب أكتوبر (١٩٧٣).
- ٢٢ - أحداث لبنان (١٩٧٥).
- ٢٣ - مبادرة السادات نوفمبر (١٩٧٧).
- ٢٤ - اتفاقية كامب ديفيد والصلح المصري مع إسرائيل مارس (١٩٧٨).

ولا بد أن تشير إلى أهمية الدور الذي قامت به ولا تزال تقوم به التنظيمات الشعبية على نطاق العالم العربي، مثل اتحادات العمال والصحفيين والمحامين والصيدالة والأطباء والمعلمين والطلبة العرب. ولا شك أن سهولة الاتصالات وخاصة انتشار الترانزستور وحركة نشر الكتب وتوزيعها على نطاق العالم العربي، والمؤتمرات السياسية، والتوعية التي تعقد بشكل دوري في العواصم العربية، وحركة تبادل المهنيين والكفاءات المتخصصة، والأيدي العاملة بين الدول العربية؛ كل ذلك أسهم بدرجات متباينة في تشكيل الملامح الأساسية للرأي العام العربي. غير أن الرأي العام العربي الذي يملك كل مقومات التوحد التي سبق الإشارة إليها لم يتبلور في الواقع الفعلي وظل مشتتاً. ويعزى ذلك إلى العديد من العقبات، أبرزها وأهمها على الدوام:

أولاً: الفوارق الاجتماعية الهائلة بين القلة التي تملك أو تتحكم في موارد الثروة والإنتاج ووسائل التعبير السياسي والإعلامي والأوضاع الثقافية والتعليمية، وبين الكثرة من الجماهير العربية المحرومة كلياً أو جزئياً من المشاركة في الاستفادة بعوائد الثروات الطائلة، وبالتالي المشاركة في صنع القرارات السياسية أو القومية أو تشكيل صورتها الإعلامية في الداخل أو الخارج.

ثانياً: انتشار الأمية في العالم العربي، بدرجة لا تتناسب مع التراث التاريخي والحضاري ولا الواقع الاجتماعي والاقتصادي الراهن، والذي يتسم بوفرة الثروات المادية والبشرية، وإن كان انتشار الأمية يمثل النتيجة المتوقعة، والحتمية لغياب الديمقراطية الاجتماعية والسياسية على امتداد العالم العربي كله.

ثالثاً - أزمة النخبة المثقفة والمتعلمة في العالم العربي، فهي تتأرجح بين خطرين أولهما: القهر السياسي والاجتماعي وثانيهما: محاولات الاستيعاب والاحتواء من جانب الأنظمة العربية.

رابعاً - احتكار الحكومات العربية لوسائل الإعلام؛ فلا نجد في معظم الدول العربية إلا صحافة رسمية أو شبه رسمية وكذلك الإذاعات والتلفزة جميعها في خدمة السياسة الرسمية.

خامساً - طبيعة المضامين الإعلامية التي تروجها أجهزة الإعلام العربية والتي يغلب عليها طابع التخلف والنظرة القطرية المحدودة، ومصادرة الرأي الآخر وعدم الاعتراف بوجوده، فضلاً عن غلبة النخبة الدعائية العاطفية والابتعاد عن الأساليب العقلانية الواقعية.

الرأي العام العربي هل يمكن استطلاعه وقياسه؟

لم يحدث من قبل أن أقدمت إحدى الحكومات العربية أو جامعة الدول العربية (رغم مرور ما يقرب من ٣٥ عاماً على قيامها) على إجراء استطلاع أو قياس للرأي العام العربي، تجاه أية قضية قومية أو قطرية رغم ما يزرخ به العالم العربي من قضايا متنوعة، سواء تلك التي تسم بالطابع السياسي أو بالطابع الاجتماعي أو الثقافي، ولكن هذا لا يعني انتفاء قيام بعض الحكومات العربية بقياسات للرأي العام داخل دولها، وخاصة مسائل ذات طابع استهلاكي أو تسويقي أو إعلامي. كذلك بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة ظاهرة الاستفتاءات ومعظمها يتعلق بموضوعات انتخابية أو بإصدار تشريعات جديدة أو اتخاذ تدابير حكومية معينة.

وهنا تبرز المحاولة الرائدة التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، الذي كلف فريقاً من الباحثين العرب بإعداد دراسة ميدانية حول اتجاهات الرأي العام العربي. وقد قام هذا الفريق على مدى ثلاث سنوات بالتوثيق التاريخي للحركة القومية وتحليل مضمون الفكر القومي وإعداد أدوات ووسائل القياس الميدانية وتجربتها. وقام باستقصاء آراء عينات مثله من عشرة أقطار عربية. وقد شملت هذه

العينات قطاعات العمال والفلاحين والطلاب وموظفي الدولة وأساتذة الجامعات والصحافيين ورجال الإعلام والأطباء والمهندسين والمحامين والتجار والمزارعين والكوادر الفنية الوسيطة. والأقطار العربية العشرة التي غطتها هذه الدراسة الميدانية هي: المغرب ومصر وتونس والسودان والأردن وفلسطين ولبنان والكويت وقطر والجمهورية العربية اليمنية. أما الأقطار العربية الأخرى وهي العراق وسورية والبحرين وجمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والسعودية وسلطنة عمان فلم تسمح حكوماتها بإجراء الدراسة.

وقد وصفت هذه الدراسة نفسها بأنها عمل وحدوي رائد، يهدف إلى إجراء دراسة ميدانية في جميع الأقطار العربية، من أجل التعرف على حقيقة الرأي العام العربي بخصوص مسألة الوحدة، وسعيًا إلى التوصل لوضع خريطة اجتماعية سياسية نفسية للواقع العربي المعاصر.

تتألف الدراسة من ثمانية فصول مع تقديم وملحق بالاستارة ومراجع أساسية. يعرض المؤلف (د/ سعد الدين إبراهيم) في الفصل الأول، الإطار المنهجي للدراسة وأسلوب العمل الميداني ومراحله وصعوبات الدراسة؛ وفي الفصول التالية يستعرض النتائج الخاصة باتجاهات وآراء الباحثين من الأقطار العربية العشرة حول الوطن العربي والهوية العربية والأمة العربية والتجارب الوحدوية السابقة، واتجاهاتهم نحو التوحيد السياسي وأشكاله في المستقبل، وتوقيت الوحدة وعقباتها ومصالحها ووسائلها، وإمكانية قيام وحدات إقليمية بين أقطار عربية مختلفة، والصورة القومية التي يحملها أبناء الأقطار العربية المختلفة بعضهم لبعض، وتقييمهم لمرودود الوحدة إيجاباً وسلباً على أقطارهم وذواتهم ثم على أبنائهم في المستقبل. هذا ويشكل الفصل الثامن من الدراسة، خاتمة تبحث في الهموم والتحديات العربية. أمّا النتائج الميدانية للدراسة، فقد وصفها المؤلف بأنها «تمثل أقرب خريطة واقعية للوطن العربي في الوقت الراهن سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو النفسي».

هذا وقبل أن نحاول تقويم هذه التجربة لا بد أن نشير إلى مجموعة الخبرات والملاحظات العلمية التي أمكن استخلاصها. وذلك من استطلاعات الرأي التي سبق إجراؤها في العالم الثالث مع عدم إغفال الصعوبات السياسية والاجتماعية التي لا تزال تحيط بتجربة الاستطلاعات عموماً فضلاً عن الاعتبارات المنهجية التي سيأتي ذكرها.

الانتقادات المنهجية للاستطلاعات

غالباً ما يوجه النقد إلى استطلاعات الرأي العام وقياساته على أسس منهجية أو تكتيكية، وخصوصاً في مسألة العينات ومدى تمثيلها للمجتمع الحقيقي أو صياغة الأسئلة الموجهة للعينات، ومدى التحيز الذي تتضمنه الصياغة. كذلك تؤكد هذه الانتقادات على أهمية إجراء مسح استطلاعية حتى يتمكن الباحثون من إدراك

السياق العام المحتمل للإجابات وكى لا تفتح بعض الأسئلة فرصاً للإجابة أكثر من غيرها ، وكى لا يحدث حذف لبعض الأسئلة ذات الأهمية . ورغم أن هذه الانتقادات موضوعية وسليمة إلى حد كبير ؛ فإن القائمين على الاستطلاعات يملكون في الغالب الردود المناسبة التي تؤكد التزامهم بالخطوات المنهجية السليمة ، سواء في وضع وصياغة الأسئلة وترتيبها ، أو اختيار العينات وما يتطلبه ذلك من دقة والتزام علمي . كذلك أعتقد بأن هناك محيزات محتملة قد تحدث وقد يترتب عليها ظهور نتائج غير متوقعة . ويفترض علماء الإجتماع بأنه لا شيء يحدث بالصدفة وأن هذه التحيزات يمكن توضيحها وشرحها .

والواقع أن جميع هذه المشكلات تتعلق في الأساس بنوعية ومصالح الهيئات التي تقوم أو تهتم بإجراء قياسات للرأي العام . وهذه المصالح هي في جوهرها مصالح سياسية . إذ إن قياسات الرأي العام في الوقت الراهن ليست أكثر من أداة للفعل السياسي ، وتحدد وظيفتها في إمكانية افتراض وجود رأي عام أو الإيحاء به استناداً إلى الفكرة القائلة بأن أي مجموعة بشرية لا بد أن يكون لها رأي عام يمثل معدل متوسط الآراء السائدة . مع أن هذا في الواقع ليس رأياً عاماً بقدر ما هو حاصل جمع مجموعة آراء فردية .

إن كلمة الرأي العام التي تصدر الصفحات الأولى من الصحف على شكل نسب مئوية، تقول مثلاً إن (٧٠٪) من الرأي العام الأمريكي يؤيد إسرائيل، إنما يشير في حقيقة الأمر إلى الحقيقة القائلة بأن الرأي العام في أية لحظة ما هو إلا نتاج لتوازن القوى والصراعات ، وليس هناك شيء أكثر خطأ من الرأي الذي يتصور حالة الرأي العام وكأنها شيء ثابت . ونحن نعلم جيداً أن علاقات القوى لا يمكن تجاهلها أو التقليل من أهميتها؛ إذ إن أي ممارسة للسلطة تكون مصحوبة بمسار يهدف دوماً إلى تقنين امتيازات هؤلاء الذين يمارسون السلطة . هذا هو الأثر أو النتيجة الرئيسية لاستطلاعات الرأي ، فهي تحاول أن تخلق الوهم بأن هناك رأياً عاماً ساحقاً يساند السلطة ويدعم علاقات القوى السائدة .

وسوف أشير إلى أهم العوامل التي تؤدي إلى الإيهام بوجود ما يشبه الإجماع أو على الأقل الإيحاء به :

العامل الأول : الخاص بافتراض أن كل شخص يجب أن يكون له رأي . هذا العامل يقوم على تجاهل القطاع الذي لا يجيب على أسئلة الاستطلاع أو تلك الفئة التي تعرف بمن لا رأي لهم . فمثلاً عندما نسأل الجماهير المصرية، هل تؤيد الصلح مع إسرائيل فإننا سوف نسجل (٤٠٪ نعم) ، (٣٥٪ لا) ، (٢٥٪ دون إجابة)، حينئذ سوف نقول إن النسبة المؤيدة أكبر من النسبة المعارضة، على الرغم من أن عمل حساب الفئة التي لم تجب مع الفئة المعارضة أوضح أن المؤيدين أقلية . ولا شك أن استبعاد تلك الفئة يماثل ما يحدث في الاستفتاءات، عندما لا تحسب الأصوات المتنعة عن الاشتراك في الاستفتاء . فالفلسفة الكامنة خلف المسوح الانتخابية تفرض نفسها على استطلاعات الرأي . فمثلاً سوف نجد أن أكبر نسبة في الفئة التي لم تجب تتكون من النساء ، وأن هذه الفئة من الذين لا رأي لهم تزداد بين النساء والرجال معاً كلما كان الاستفتاء حول مسائل سياسية . وكلما كانت الأسئلة تهتم بمسائل ثقافية ، فإن نسبة هذه الفئة سوف تزداد بين المجموعات الأقل

تعلياً. وعندما يدور الاستفتاء حول مشكلة أو قضية اجتماعية مثل تربية الأطفال فإن هذه الفئة تختلف باختلاف الشرائح الاجتماعية التي سيوجه إليها الاستفتاء. وكلما كان السؤال موجهاً إلى أطراف في قضايا أخلاقية أو صراعات سياسية- مثل سؤال أحد أفراد حزب الزانو الحاكم في زيمبابوي عن حقيقة تدهور الأوضاع في بلاده بعد الاستقلال - فإن فئة غير المحييين سوف تزداد.

العامل الثاني: الذي يؤدي إلى الإيهام بوجود ما يشبه الإجماع، فهو يتعلق بطريقة وضع الأسئلة وصياغتها وترتيب أولوياتها؛ فهي غالباً ما توضع في ضوء مصالح الهيئات أو القوى التي تتم الاستطلاعات وقياسات الرأي لحسابها. وأحد الآثار السلبية التي تترتب على ذلك، هو القيام بتوجيه سؤال غير متوقع إلى فئات مختلفة من الناس على أساس أنهم سوف يقومون بالإجابة عليه. وليس هناك أسوأ من وضع فئات الجمهور في موقف يجبرون فيه، الإجابة على سؤال أو بضعة أسئلة لم يفكروا فيها من قبل، أو الإجابة خطأ على سؤال سبق أن طرح عليهم من قبل ولكن بصياغة مختلفة وهنا يحدث سوء الفهم والخلط.

العامل الثالث: فهو يتعلق باستحالة أو صعوبة إعادة استخدام نتائج الاستطلاعات التي تتم لخدمة مصالح معينة، في تطوير معطيات البحث العلمي خصوصاً في مجال العلوم الاجتماعية في العالم الثالث.

العامل الرابع: يتعلق بالدور السلبي الذي تقوم به وسائل الإعلام في عرض نتائج الاستطلاعات. إذ تعتمد الصحف والإذاعات والهيئات الإعلامية الأخرى إلى تبسيط النتائج واختزالها إلى حد الإخلال بطبيعة المادة العلمية. إذ إن أي محاولة لتفسير وتحليل استطلاعات الرأي تتطلب فحصاً دقيقاً لنظام الأسئلة الموضوعية ككل، ولكل سؤال على حدة، ومدى اتساقه مع السياق العام للاستفتاء، ثم القيام بتحليل الإجابات للتعرف على الاتجاهات التي كانت تسيطر على الجمهور أثناء قيامهم بالإجابة على الأسئلة. فلا شك أن الأسئلة التي تتعلق بموضوعات اجتماعية أو تربوية أو أخلاقية - مثل العلاقة بين الآباء والأبناء أو الأساتذة والطلاب - تختلف استجابات الناس لها فالشخص غير المنتمي سياسياً أو أيديولوجياً سوف يقتصر فهمه لها على حدودها الخارجية. أما الشخص المنتمي فكرياً أو سياسياً، فإن استجابته سوف تتعمق في فهم أبعادها الكامنة. وتتجاهل وسائل الإعلام هذه الاختلافات الدقيقة وتلجأ إلى دمجها وتسطيحها عند إذاعة ونشر النتائج مما يؤدي إلى اتسام النتائج بطابع التضليل وعدم الدقة.

والواقع أننا عندما نستعرض خريطة توزيع مراكز ومعاهد قياس الرأي العام في العالم الثالث، سوف نلاحظ عدة أمور:

أولاً: ندرة الهيئات العلمية المختصة بقياس الرأي العام في العالم الثالث، وهي ظاهرة ترتبط بالأوضاع السياسية السائدة في هذه الدول وعدم استكمالها لمقومات الاستقلال الحقيقي، خصوصاً في المجالات الثقافية والأيديولوجية فضلاً عن غياب الديمقراطية في معظم هذه الدول وسيادة نظم الحكم الشمولية والأوتوقراطية.

ثانياً: نجد أن معظم مراكز قياس الرأي العام التي بدأت تنتشر في العالم الثالث منذ منتصف الستينات تتبع الحكومات تبعية مباشرة أو غير مباشرة، فهي إما تشكل جزءاً من مهام رئاسة الدولة المباشرة أو ترتبط بإحدى الوزارات أو الأجهزة الرسمية الهامة في الدولة.

ثالثاً: يقتصر عمل هذه المراكز، على إجراء قياسات للرأي العام في موضوعات غير صدامية، ولا تمثل محاور اهتمام فعلية أو قضايا متفجرة لدى الجماهير، ومن ثم تقتصر موضوعات قياس الرأي العام إلى أهم شروطها الموضوعية وهي اتسامها بطابع الحيوية وانشغال عقول ووجدان الجماهير بها. الخلاصة أن استطلاعات الرأي العام نادراً ما تجري في دول العالم الثالث. ولا تشجع حكومات هذه الدول القيام بإجراء قياسات للرأي العام إلا في المسائل الاجتماعية أو الاقتصادية الهامشية أو المسائل الإعلامية، مثل استطلاع آراء المستهلكين إزاء السلع والخدمات. وتتجنب هذه الاستطلاعات الموضوعات السياسية ذات الأهمية التي تشغل بال الجماهير والتي تتميز بحساسيتها لدى الحكومات.

رابعاً: رغم الحظر الشامل الذي تفرضه معظم حكومات العالم الثالث على تناول قياسات الرأي العام للموضوعات والقضايا السياسية، إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي تلجأ فيها هذه الحكومات إلى إجراء قياسات أو استطلاعات للرأي العام حول قضايا ذات طابع سياسي. وفي هذه الحالة تستخدم نتائج هذه الاستطلاعات لصالح هذه الحكومات في تأكيد سلطتها السياسية، أو تغيير اتجاهات الرأي العام إزاء بعض القضايا التي تمس نفوذها وامتيازاتها.

تقويم أول تجربة لاستطلاع الرأي العام العربي

إن مراعاة التسلسل المنهجي الذي تمر به قياسات الرأي العام واستطلاعاته، سوف نلزمنا بتتبع المراحل المتتالية التي مرت بها هذه التجربة، منذ اختيار الموضوع أو الموضوعات التي دارت حولها الدراسة الميدانية وحتى نشر النتائج النهائية لها. وإذا حاولنا تتبع الخطوات المنهجية التي مرت بها هذه الدراسة، فإن نقطة البداية سوف تكون طبيعة الموضوع، ومدى استيفائه للشروط المنهجية التي تجعله صالحاً كموضوع لاستطلاع أو لقياس الرأي العام. وأبرز هذه الشروط، أن يكون هذا الموضوع مطروحاً للجدل والمناقشة وتوافر عنه المعلومات التي تجعل الجمهور على وعي به، سواء على المستوى المعلن أو غير المعلن، ومن ثم يتكون نحوه رأي عام ويصبح موضوعاً صالحاً للقياس؛ إذ إن افتقار الموضوع لهذه الشروط يجعله غير صالح للقياس، وإذا تم القياس فسوف تكون النتيجة مجموعة آراء فردية لا تعبر بأية حال عن الرأي العام.

ولا شك أن اختيار موضوع أو موضوعات تدور حول الهوية العربية وتجارب الوحدة العربية لقياس اتجاهات الرأي العام العربي نحوها. يعد بداية إيجابية موفقة. لأن هذه القضية (الوحدة العربية) تعد من

القضايا المحورية التي تستقطب اهتمام الجماهير العربية التي عانت طويلاً من عوامل التجزئة والانقسامات على مدى تاريخها المعاصر. فضلاً عن محاولات التفتيت اللاقومية والعمل على خلق كيانات قطرية، تستهدف إلى الحيلولة دون توحيد الشعوب العربية في كيان قومي مستقل وقادر على النهوض بأعباء التحرر والتنمية في عصر لم يعد يعترف إلا بالكيانات الدولية الكبرى. وبذلك يمكن القول إن صلاحية هذا الموضوع (القومية العربية) لاستطلاع الرأي العام العربي ليست في حاجة إلى جدل كبير، بقدر ما يصبح الشق الآخر للمقولة وهو (ضرورة أن تتوافر عنه المعلومات التي تجعل الجمهور على وعي به)، هي التي تحتاج إلى إثبات، خصوصاً في ظل انتشار الأمية والدور السلبي الذي تقوم به وسائل الإعلام العربية في هذا المضمار.

النقطة المنهجية الثانية هي العينة وأسس اختيارها، ومدى تجنبها لاحتالات التحيز وتناول هذه النقطة

مجموعة عناصر نجملها كما يلي:

- ١ - عينة الدول العربية.
- ٢ - عينة الجمهور.
- ٣ - عينة القضايا الخاضعة للدراسة.
- ٤ - العينة الزمنية.

(١) فيما يتعلق بعينة الدول العربية فقد لوحظ اقتصار الدراسة على عشر دول فقط، إذ تم استبعاد سبع دول عربية من الدراسة وذلك لأسباب تتعلق بموقف المسؤولين في هذه الدول ورفضهم السماح بإجراء الدراسة. وهنا لا بد أن يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي: إلى أي مدى تمثل الدول العربية العشر التي تم إجراء الدراسة فيها، العالم العربي ككل - وذلك في ظل غياب كل من الجزائر والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية - في المغرب العربي والعراق وسورية في المشرق العربي والسعودية والبحرين في الخليج فضلاً عن جمهورية اليمن الديمقراطية؟ كيف يمكن تصور الرأي العام العربي واتجاهاته إزاء قضايا قومية ذات بعد تاريخي عريق في الوجدان والذهن العربي، دون أن تتضمن العينة الدول العربية السبع التي تمثل ثقلًا تاريخياً وسياسياً لا يمكن إغفاله، فضلاً عن أهمية وخطورة الأدوار التي تلعبها على المسرح العربي والدولي في المرحلة الراهنة؟

كذلك لا يمكن من الناحية المنهجية التسليم بصحة هذه العينة التي تستبعد ما يقرب من نصف المجتمع الأصلي (حوالي ٤٠٪). وتقتصر الدراسة على (٦٠٪ فقط) من الدول العربية، فلا مفر من أن توصف هذه العينة بالتحيز الواضح الذي قد يكون غير مقصود، ولكنه حدث بالفعل ولا يمكن إنكاره وحينئذ يصعب الإدعاء بأن هذه العينة غير متحيزة، في المرحلة الأولى التي تمثل بداية العلم المنهجي والتي تبنى عليها باقي الخطوات المنهجية والإجرائية، وذلك مهما قيل عن مدى مراعاة المشرفين على البحث للضوابط والإجراءات المنهجية الأخرى.

كذلك لا يمكن أن تعتبر هذه العينة تجاوزاً، عينة اختبار لأنها تفتقر إلى الشروط الأساسية لعينة الاختبار. وبهذه المناسبة لم يشر المشرفون على هذه الدراسة، إلى قيامهم بهذه الخطوة الضرورية وهي إعداد عينة اختبار للدراسة التي تعد بمثابة استطلاع مبدئي يتم على ضوء نتائجه تعديل محتويات الدراسة من حيث إضافة أو حذف بعض الأسئلة، وإعادة النظر في فئات العينة سواء التي تتضمن الدول والجمهور أو تلك التي تتضمن القضايا والموضوعات.

٢) وتطالعنا ظاهرة التحيز مرة أخرى عندما نحاول فحص عينة الجمهور التي شملت (٦ آلاف) مواطن عربي، من مختلف القطاعات المهنية والحرفية. والملاحظة الأولى تتعلق بعدد أفراد العينة ومدى تمثيلهم للمجتمع الأصلي من الناحية العددية فحسب. وإذا كانت التعدادات السكانية الحديثة تشير إلى أن تعداد العالم العربي يقترب من (١١٠) مليون نسمة، ونحن نعلم مسبقاً بأن حوالي (٥٠٪) من سكانه من النساء، ولذلك فمن غير المسموح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، رغم أنهم يشاركون في صنعها بأشكال عديدة مباشرة وغير مباشرة. ويبقى النصف الثاني من السكان ويتكون أساساً من الرجال من مختلف الأعمار. وفي الواقع أن العينة لم توضح مدى تمثيلها لفئات الأعمار المختلفة في القطاعات الجماهيرية التي تم استطلاعها - هذا من ناحية فئات الأعمار.

كذلك لم تشر الدراسة إلى الدراسات السابقة التي تناولت الخريطة الاجتماعية للوطن العربي. ومن المعروف أنه لا توجد حتى الآن مثل هذه الخريطة وإن كانت توجد بعض دراسات قطاعية أو جزئية عن الواقع الاجتماعي العربي في إطاراته القطرية فحسب. ولا يمكن الاعتماد على نتائج هذه الدراسات الجزئية إلا بقدر محدود لا يسمح بتعميم هذه النتائج على نطاق العالم العربي ككل. والبدل الوحيد لذلك هو الاعتماد على التكهّنات العامة التي لا يمكن اعتقادها علمياً. كذلك لم تشر الدراسة إلى نسبة النساء العربيات المشتركات في الاستطلاع وإلى أي الدول العربية ينتمون... هذا من ناحية فئات الجنس. أما الفئات الأخرى للعينة من ناحية المهنة أو مستوى التعليم وسكان المدن والريف، فلا ندري إلى أي مدى تمثل عينة الدراسة هذه الفئات بنفس نسبة وجودها في المجتمع الأصلي. والواقع أن القيام بهذه الدراسة على أسس علمية سليمة كان يفترض مقدماً، وجود خريطة طبقية للوطن العربي تحدد الشرائح الاجتماعية والمهن والفئات العمرية والمستويات التعليمية والاقتصادية وسكان الريف والحضر ولكن مثل هذه الخريطة غير متوفرة.

هذا فضلاً عن تجاهل المشرفين على الدراسة لفئة من لا رأي لهم، فلم تشر الدراسة إلى نسبة هؤلاء الذين لم يجيبوا على أسئلة الاستطلاع أو أجابوا بـ لا أعرف أو لا رأي لي، ولم توضح كيف تعاملت مع هذه الفئة عند معالجة النتائج.

فإذا كانت الدراسة قد اعتمدت على عينة احتمالية مع استبعاد من لا رأي لهم من العينة، فإن ذلك يمكن

تفسيره بأحد احتمالين أولهما هو أن جميع الأفراد الذين تضمهم عينة الاستطلاع، كان لهم رأي محدد بالنسبة لكافة الأسئلة وهو احتمال يتعارض تماماً مع نتائج الاستطلاع، أما الاحتمال الثاني فهو أن يكون هناك تحيز في عملية جمع البيانات وذلك باستبعاد إجابات الأفراد الذين ليس لديهم رأي بالنسبة لموضوع الاستطلاع.

٣) وفيما يتعلق بعينة الموضوعات والقضايا التي تضمنها الاستطلاع فهي تتفرع في الأساس، عن القضية المحورية التي دار حولها الاستطلاع عن القومية العربية كطموح مستقبلي وكأمر واقع تجسده تجارب الوحدة السابقة. وقد تضمنت عدة محاور تدور حول الوطن العربي والأمة العربية وهموم الوطن العربي على المستويات المختلفة الفردية والقطرية والقومية، ثم تقوم التجارب الوجدانية السابقة وأشكال التوحيد السياسي التي تتطلع إليها الشعوب العربية في الوقت الراهن، وتوقيتها المناسب، والعقبات التي تعترضها، ونتائج التوحيد السياسي من حيث الفوائد والأضرار. كذلك شملت هذه الموضوعات احتمالات الوحدة في المدى القريب والمسافة السياسية بين الأقطار العربية، ولقد تم صياغة هذه القضايا في أسئلة مقننة ومفتوحة، وهذا ينقلنا إلى النقطة المنهجية الثالثة التي تتعلق بصياغة الأسئلة. ورغم ما يبدو من سهولة ويسر هذه الخطوة في استطلاعات الرأي العام، فإن هناك مجموعة شروط يجب أن تتوفر في استارة الاستطلاع، وتهدف إلى تقليل نسبة التحيز في الإجابات إلى الحد الأدنى؛ وأبرز هذه الشروط هو ضرورة توفر عنصر الوضوح، والتأكيد على أهمية الابتعاد عن الأسئلة الإيحائية، بحيث لا توضع الأسئلة في كلمات تحمل معان أو شحنات انفعالية ذات دلالة خاصة قد تحرف المعنى عن هدفه. كذلك الحرص والدقة البالغة في وضع وتسلسل الأسئلة. ويلاحظ في هذا الاستطلاع غلبة الأسئلة المقيدة وقلة الأسئلة المفتوحة. كذلك لم يتم إجراء اختيار للأسئلة على عدد محدود من أفراد العينة المختارة للتأكد من مدى صلاحية هذه الأسئلة وتلاؤمها مع المستويات المختلفة لأفراد العينة. وتسم هذه الخطوة بأهمية خاصة بسبب تنوع قطاعات الجماهير التي تتضمنها العينة الأصلية واختلاف مستوياتها التعليمية والمهنية والطبقية إلا إذا كانت الاستارات قد وجهت إلى أفراد تتساوى مستوياتهم الثقافية والتعليمية، مع مستوى كل من واضعي الأسئلة والقائمين بجمع البيانات وهذا لم يحدث بالطبع.

وهذا يقودنا إلى جانب منهجي آخر، وهو الخاص بطرق جمع البيانات، وهنا نلاحظ أن ارتفاع نسبة الأمية في العالم العربي وعدم الوعي بأهمية استطلاعات الرأي العام، مما كان يستلزم الاعتماد على أسلوب الاستبيان في ملء بيانات الاستارة الإحصائية أو اتباع أسلوب المقابلة الجماعية أو الملاحظة الجماهيرية. وفي الحقيقة، إن الدراسة لم توضح أن أي أسلوب من الأساليب السابقة قد تم اتباعه في جمع بيانات الاستطلاع. هل قام الباحثون بملء الاستارات بأنفسهم؟ مما يحتمل أن يؤثر في دقة البيانات لأن المبحوث قد يغير من سلوكه إذا شعر أنه تحت التجربة، كما قد يعطى بيانات ومعلومات غير صحيحة إذا تركت له الاستارة ليملأها

بنفسه . ومن الأسئلة المطروحة في هذا الصدد هو هل تم اختيار ملاحظين مدرّبين للقيام بجمع البيانات وملء الاستمارات من المبحوثين؟ أم أن الفريق المشرف على هذه الدراسة قد اتبع أساليب أخرى ، مثل تكليف بعض الباحثين بجمع الاستمارات والسفر إلى الدول العربية التي تتضمنها العينة ، حيث كان يقوم كل منهم بتسليمها إلى بعض الأصدقاء الذين قد تكون تخصصاتهم بعيدة عن موضوع البحث ، ويمكث أسبوعاً أو أكثر ثم يستلم الاستمارات وقد تمت الإجابة على جميع أسئلتها ، دون توضيح للوسائل التي اتبعت في جمع البيانات والإجابة على أسئلة الاستطلاع . والواقع أن هذه النقطة الجوهرية تحتاج إلى تحديد واضح من جانب فريق البحث ، لأنها تتعلق بمبدأ الأمانة العلمية ومدى الحرص على توفره في إجراء الدراسة .

٤) أما النقطة المنهجية الأخيرة التي تتعلق بالعينة الزمنية فإن تحديد البعد الزمني للدراسة يشكل أهمية خاصة ، ليس منهجياً فحسب بل سياسياً ، سواء على المستوى القومي أو المستويات الإقليمية في الوطن العربي . إذ أننا لا يمكن أن نتغافل عن حتمية اختلاف النتائج لو أن هذا الاستطلاع قد تم إجراؤه أثناء فترة الستينات . أما الاقتصار في هذه الدراسة على فترة السبعينات فحسب ، مع عدم مراعاة خصوصية المرحلة التاريخية والمؤثرات المختلفة التي أحاطت بالإطار العام للفكر القومي على المستويين الوطني والعربي في السبعينات ، واختلافها الأساسي عن مرحلة الستينات ، فإنه يؤدي بنا إلى الخروج بتصميمات غير دقيقة إن لم تكن غير صحيحة . وهنا تبرز أهمية القيام بإجراء دراسة استطلاعية للفكر القومي في الصحافة العربية ، مما كان سيوفر مادة خصبة تساعد فريق البحث ، على تكوين بعض الفروض الأولية التي يمكن الاستناد عليها كمنطلقات مبدئية لهذا الاستطلاع . ولذلك كان لا بد أن يسبق هذا الاستطلاع دراسة أخرى تتناول تحليل مضمون اتجاهات الصحف العربية إزاء القومية العربية والممارسات الوحشية التي تمت ، وذلك خلال الخمسينات والستينات والسبعينات ، مما كان سيوفر لفريق البحث استخراج المؤشرات العامة التي تساعد في تصميم استمارة الاستبيان . كما أن تلك الدراسة كانت ستوضح لنا أولويات القضايا القومية التي كانت تهم المواطن العربي خلال الحقتين السابقتين (أي الخمسينات والستينات) ، على الفترة التي تم أثناءها إجراء الاستطلاع . مفاد ذلك أن هذا الاستطلاع قد أسفر ضمن ما أسفر عنه من نتائج ، عن حقيقة أولية تحتاج إلى مزيد من التأمل والبحث لإثبات صحتها ، وتتعلق بالدرجة العالية من الشعور بالانتماء القومي العربي الذي سجلته الأغلبية الساحقة من المبحوثين في الأقطار العربية في مختلف الشرائح الاجتماعية والمهنية والتعليمية والعصرية ، أدى بالقائمين بالاستطلاع إلى استنتاج أن في معظم الأقطار فئات قادرة على تجاوز حلات الاستعداد اليومية التي تمارسها الأنظمة الحاكمة من خلال أجهزة الإعلام العربية . ولكن كان لا بد من أجل الوصول إلى نتيجة كهذه من إجراء دراسة استطلاعية لاتجاهات الصحف . فالواقع أن نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية لتحليل مضمون الصحف العربية كانت ستؤدي أولاً إلى ترشيد هذا الاستطلاع ، وإكسابه مزيداً من الدقة ، ولكن الأهم من ذلك أنها كانت ستفتح مجالاً خصباً للمقارنة بينها وبين النتائج التي أسفر عنها هذا

الاستطلاع ، مما كان يمكن أن يتيح آفاقاً أعمق للتفسيرات التي حاول أن يضعها فريق البحث للنتائج الخاصة بالاستطلاع .

مصادر الدراسة: دراسات ومقالات علمية

- ١ - مجموعة من العلماء : مناقشات حول الرأي العام . مجلة دراسات اشتراكية : العدد السابع ، السنة التاسعة ، القاهرة يوليو ١٩٨٠ ص ٦١ - ٧٧ .
- ٢ - لجنة ماديرايد باليونسكو : التقرير النهائي للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ، اليونسكو ، باريس ، أكتوبر - ١٩٧٩ ، ص ٢٢١ - ٢٢٧ .
- ٣ - دكتور سعد الدين إبراهيم : اتجاهات الرأي العام العربي نحو الهوية القومية الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٣ بيروت ، مارس ١٩٨٠ ، ص ٤٠ - ٦٧ .
- ٤ - د . سعد الدين إبراهيم : اتجاهات الرأي العام العربي نحو عقبات الوحدة ومردودها في المستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٤ ، بيروت - أبريل ، ١٩٨٠ ، ص ٦ - ١٨ .
- ٥ - د . سعد الدين إبراهيم : اتجاهات الرأي العام نحو المسافة السياسية بين الأقطار العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥ ، بيروت ، مايو ١٩٨٠ ، ص ٨٢ - ١٠٠ .
- ٦ - د . عواطف عبد الرحمن : الرأي العام والدعاية . محاضرات أُلقيت على طلبة كلية الإعلام في العام الجامعي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .
- ٧ - د . ناهد صالح : اللارأي في قياسات الرأي العام بالدول النامية - المجلة الاجتماعية المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنتائية ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٠ ، ص ٣ - ٢٧ .
- ٨ - د . نجيب اسكندر : دراسة الرأي العام - المعهد العالي للدراسات الاشتراكية . القاهرة ١٩٦٦ - ص ١٠ - ١٠٠ .
- ٩ - مجموعة من الباحثين : الرأي العام العربي . كلية الإعلام . جامعة القاهرة . ١٩٧٧ ، ص ١١ - ١٥ .
- ١٠ - غانم السيد / الرأي العام والتنمية السياسية في الدول النامية - رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٧٦ ص .
- ١١ - **Pierre Bourdieu, Public Opinion does not Exist in Communication and ClassStruggles, (IMMRC, Bagnolet, 1979), pp. 124-130.**
- ١٢ - **Margrette, Nigerian Politics and Public Opinion, (London, 1978), pp. 1-17.**
- ١٣ - **James c. Strouse, The Mass Media, Public Opinion and Public Policy Analysis, (Merril Publishing Company, Columbus, Ohio, 1975), pp. 5-35.**